#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الأردن**

إلغاء المادة ٣٠٨
«قانون الاغتصاب»

| كريم مرهج |

الخلفيّة والجدول الزمني

يمتلك الأردن تاريخًا طويلًا من النشاط النسائي؛ في خمسينيات القرن الماضي، كان نشاط المرأة مُتشابكًا إلى حدّ كبير مع النشاط السياسي التقدّمي اليساري المؤيّد لفلسطين، ودافعت الناشطات بشكل علني وقويّ عن حقوقهن السياسية (لورانس، ١٩٩٨). مع ذلك، مع إعلان الأحكام العرفية في العام ١٩٥٧، واندلاع حرب الأيّام الستة بعد ١٠ سنوات، وأحداث سبتمبر الأسود في العام ١٩٧٠، نشأ مناخ سياسي قمعي، ردع النساء عن النشاط السياسي، وحصرهن إلى حدّ كبير في المجال الاجتماعي (برات، ٢٠١٥). بعد مُخطّط التحرير السياسي في الأردن في العام ١٩٨٩، أدّى تأثير المانحين الدوليين والعولمة النيوليبرالية إلى تحوّل النشاط السياسي نحو المنظّمات غير الحكومية (ألفاريز، ١٩٨٩)، بحيث أصبحت الحركة النسائية الأردنية غير مُسيّسة وتعمل داخل منظّمات حقوق المرأة ضمن الحدود المفروضة من الدولة (فيرغسون، ٢٠١٧).

من المآزق القانونية العديدة التي يتعيّن على المرأة الأردنية مواجهتها هي المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات الأردني، التي «تسمح بالعفو عن المغتصبين إذا تزوّجوا ضحيّتهم لمدّة ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل» (جمعيّة المعهد الدولي لتضامن النساء - الأردن، من دون تاريخ). لفتت منظّمات المجتمع المدني الأردنية انتباه المجتمع الدولي إلى قضية المادة ٣٠٨ عبر آليّة الاستعراض الدوري الشامل خلال دورة تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣[١]، إذ أوصت مجموعة العمل الأردن «بتعزيز عقوبات قانون الاغتصاب من خلال حذف المادة ٣٠٨»[٢]، وهو ما وافقت عليها الحكومة الأردنية[٣].

بالنظر إلى البنية الأبوية للمجتمع الأردني التي تنطوي على تمييز ضمني وصريح ضدّ المرأة في جميع مناحي الحياة (مانغو، ٢٠١٧)، فضلًا عن عدم وجود أي تأثير كبير لمنظّمات المجتمع المدني الأردنية على المجال السياسي على الرغم من تنظيم النقاش حول «القضايا الحسّاسة» مثل حقوق المرأة (النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، ٢٠١٦، ص ١)، يُعدّ إلغاء المادة ٣٠٨ في العام ٢٠١٧ حدثًا جديرًا بالملاحظة ويستحقّ دراسة شاملة. سوف تنظر دراسة الحالة في التقاء العوامل التي أدّت إلى إلغاء المادة ٣٠٨، مع إبراز سبل المناورة داخل نظام سياسي غير ديموقراطي بما يتيح لمنظّمات المجتمع المدني تحقيق مكاسب ملموسة والتقدّم في حقوق المرأة. سوف يُظهر التحليل، الذي يستند إلى مراجعة الوثائق والمقابلات مع أصحاب المصلحة المهمّين، أن ما أدّى إلى إلغاء المادة هو أكثر دقة وتعقيدًا ممّا وصفه أحد كبار أعضاء العائلة المالكة بـ «حدث تاريخي» (الحسيني، ٢٠١٧).

دور ومشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

أطلقت المحامية والمدافعة الرائدة عن حقوق الإنسان، أسماء خضر، وترأست العديد من المنظّمات العاملة على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وشغلت منصب المُتحدّثة الرسمية باسم الحكومة ووزيرة الثقافة في أوائل الألفية الثانية (البحراني، ٢٠١٦). تُعدُّ جمعية المعهد الدولي لتضامن النساء – الأردن إحدى هذه المنظّمات (يُشار إليها تاليًا باسم تضامن)، وقد تأسّست في العام ١٩٩٨، وكانت طوال عشرين عامًا منذ تأسيسها من المنظّمات غير الحكومية الرئيسية الرائدة لتحسين أوضاع المرأة في الأردن على المستوى القانوني[٤]. بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أطلقت جمعية «تضامن» حملة «نجاة: أوقفوا إفلات الجُناة من العقاب واحموا الناجيات من العنف الجنسي (٢٠١٤-٢٠١٧)»، التي سعت إلى حشد الرأي العام حول ضرورة إلغاء المادة ٣٠٨، والضغط على المشرّعين لاتخاذ خطوات في هذا

١ قدّم ائتلاف بقيادة منظّمة المرأة العربية وثيقة إلى مجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل في شباط/ فبراير ٢٠١٣ تتناول حقوق المرأة في الأردن، وسلّطت الضوء على المادة ٣٠٨، التي تنصّ على أن «الملاحقة القضائية على الاغتصاب تنتهي في حال زواج الجاني من ضحيّته» (ص ٧)، والتي أوصت بتعديل المادة بحيث لا يعفا عن المغتصبين الذين يتزوجون ضحاياهم. يمكن الاطلاع على الوثيقة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Yy8PVd.

٢ يمكن الاطلاع على التوصية عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2HJJSRD (ص.١٦).

٣ يمكن الاطلاع على موافقة الحكومة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2TFJPYG (ص.٢).

٤ المزيد على موقع جمعية ترابط عبر الرابط التالي: http://sigi-jordan.org/ar/?p=980.

الاتجاه[٥]. أجرت جمعيّة «تضامن» مسحًا تمثيليًا وطنيًا في العام ٢٠١٥، أظهر أن نحو ٧٢٪ من الأردنيين يعارضون السماح لمرتكبي العنف الجنسي بالإفلات من العقاب إذا تزوّجوا من ضحاياهم (الغد، ٢٠١٥)، وهو ما دفع الجمعيّة إلى إنشاء تحالف كبير غير رسمي يضمّ أكثر من ١٠٠ منظّمة مجتمع مدني ومنظّمة مجتمعية من جميع أنحاء المملكة بهدف تنسيق الجهود لزيادة الوعي بضرورة إلغاء المادة ٣٠٨ والضغط على البرلمان لإلغائها. كان التحالف غير رسمي، بمعنى أنشِئ لغاية مُحدّدة وهي تنسيق نشاطات زيادة الوعي، ومشاركة المعلومات، وتقديم الدعم عبر منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات المجتمعية بطريقة لامركزية[٦]. بالتالي حُشِدت جهود المجتمع المدني، ونُظّمت نشاطات توعية كثيرة؛ في الواقع، أعدّت جمعية «تضامن» فيلمًا قصيرًا عن حياة الضحية نُشِر على موقع يوتيوب وانتشر على نطاق واسع[٧]. كذلك عقد طلاب الجامعات فعاليات للتوعية،[٨] ودعت المنظّمات المجتمعية نواب المناطق والمسؤولين الحكوميين المحلّيين لمناقشة المادة[٩]. فضلًا عن ذلك، ركّزت جمعية «تضامن»، في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، على رفع مستوى الوعي بالمادة ٣٠٨ حصريًا ومحنة الضحايا خلال فعالية «١٦ يومًا من النشاط ضدّ العنف القائم على النوع الاجتماعي» السنوية (عزة، ٢٠١٥؛ دعيبس، ٢٠١٦).

في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٦، نشر الملك عبد الله الثاني ورقة نقاش بعنوان «سيادة القانون والدولة المدنية»، دعت إلى تعزيز الجهاز القضائي، مشيرًا إلى أن الأردن «لا يمكنه تحقيق التنمية المُستدامة من دون سيادة القانون وتعزيز مبادئ العدل والمساواة والشفافية» (الملك عبد الله الثاني، ٢٠١٦). في الواقع، شكّلت هذه الورقة، التي أطلقها الملك، أطارًا عامًّا لتسريع عملية صنع السياسات. بعد أقل من أسبوع على نشر الورقة، أنشأ الملك لجنة ملكية مُكلّفة بتعديل القوانين وتنقيحها، وتنفيذ الخطوط العريضة الواردة في ورقة المناقشة. (الشقيري، ٢٠١٨). انتهز الائتلاف غير الرسمي هذه الفرصة لإرسال مذكّرة من ١٥ توصية، إحداها تنصّ على الحاجة إلى إلغاء المادة ٣٠٨[١٠]. حرصت جمعيّة «تضامن» على التواصل شخصيًا مع كلّ عضو في اللجنة الملكية وتقديم نسخة من المذكّرة له[١١]، وفي شباط/ فبراير ٢٠١٧ وافقت اللجنة على إلغاء المادة مع مجموعة من التوصيات الأخرى[١٢]. قبل الملك بهذه التوصيات بسرعة، وكذلك الحكومة على الرغم من تردّدها الطويل في إلغاء المادة[١٣]، وفي النهاية أرسلت إلى البرلمان للتصويت عليها في صيف العام ٢٠١٧.

بالتزامن مع الجهود التي يبذلها الائتلاف غير الرسمي بقيادة جمعيّة «تضامن»، عبّرت العديد من أصوات المجتمع المدني عن استيائها من إلغاء المادة ٣٠٨ ودعت إلى تعديلها. من بين هذه الأصوات نذكر ريم أبو حسن التي شغلت منصب وزيرة التنمية الاجتماعية من آذار/ مارس ٢٠١٣ إلى أيار/ مايو ٢٠١٦[١٤]، إذ رأت أن إلغاء المادة سوف يؤدّي إلى إحداث مشاكل مجتمعية جديدة، مثل زيادة عدد الأطفال غير الشرعيين والأمّهات العازبات[١٥]، وأصرّت على ضرورة النظر في عدم تجانس الحالات، متحجّجة بموافقة الفتاة على الدخول في علاقات جنسية في كثير من الحالات، وأن إلغاء المادة في حالة الحمل سوف يلغي خيار الزواج ويؤدّي إلى زيادة عدد الأطفال المولودين خارج إطار الزواج (بشناق، ٢٠١٧)[١٦]. أثناء تولّي أبو حسن منصب وزيرة التنمية الاجتماعية، شكّلت الحكومة لجنة خبراء من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة الداخلية لدراسة المادة وفهم عيوبها، وفي العام ٢٠١٦ أعلنت اللجنة عن أن هذه المادة تحمي الفتيات دون سن ١٨ عامًا اللواتي أقمن علاقات جنسية بالتراضي أدّت إلى الحمل[١٧]. إلى ذلك، أشركت اللجنة القانونية في مجلس النواب العشرات من منظّمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والخبراء - من بينهم أبو حسن - في مناقشات حول هذه المسألة، وتوصّلت في النهاية إلى نتيجة مماثلة، وهي أن تعديل المادة ٣٠٨ هو أفضل بكثير من إلغائها، لأنها يحمي الفتيات اللواتي أقمن علاقة جنسية بالتراضي من أي ضرر مُحتمل (الحسيني، ٢٠١٧).

ساد التشاؤم بين منظّمات المجتمع المدني المؤيّدة للإلغاء عندما اقترب موعد التصويت عليها في البرلمان، وكان واضحًا أن اللجنة القانونية تميل لصالح تعديل وليس إلغاء المادة[١٨]، ما دفع منظّمات المجتمع المدني وحلفاؤها في البرلمان إلى التحرّك. في الواقع، شارك النائب خالد رمضان، وهو مؤيّد قوي لإلغاء المادة، مقطع فيديو من ثلاث دقائق عبر وسائل التواصل الاجتماعي يحثّ فيه منظّمات المجتمع المدني والناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة للضغط على نوّابهم وتنظيم الاحتجاجات والاعتصامات قبل أسبوع من التصويت[١٩]. كذلك دعت الأمينة العامّة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الدكتورة سلمى نمس، إلى إلغاء المادة في إحدى حلقات البرنامج التلفزيوني الشعبي الحواري «نبض البلد»[٢١]، ونظّمت بالتنسيق مع قطاعات كبيرة من الناشطات ومنظّمات المجتمع المدني «حملة إلكترونية» جمعت في يوم واحد فقط أكثر من ٥٠٠٠ توقيع على عريضة[٢٢]، ولمزيد من التأثير حرصت الناشطات على حضور جلسة مجلس النوّاب ومتابعتها من شرفة المجلس (الحسيني، ٢٠١٧).

كانت عملية التصويت على المادة ٣٠٨ فوضوية ومُربكة: قبل بدء التصويت مباشرة، خاطب رئيس الوزراء، آنذاك، هاني المُلقي، البرلمان وصرّح بأن الحكومة تؤيّد إلغاء المادة (الدستور، ٢٠١٧)، ما دفع النائب مصطفى ياغي إلى اتهام رئيس الوزراء بالضغط على مجلس النوّاب للتصويت على الإلغاء بدلًا من التعديل[٢٣]. إلى ذلك، وبعد منعه إجراء أي نقاش، دعا رئيس مجلس النوّاب للتصويت مُعلِنًا إلغاء المادة على عجل[٢٤]. انتُقِدت جلسة التصويت حتى من مؤيّدي الإلغاء، مثل النائبة حياة مسيمي وديمة طهبوب عن جبهة العمل الإسلامي، اللتين اعتبرتاها «مسرحية» (الحسيني، ٢٠١٧)، فيما اتهم النائب سليمان زبن رئيس الوزراء بتوجيه البرلمان للتصويت على إلغاء المادة (سوالف، ٢٠١٧). لكن على الرغم من كلّ الانتقادات أقرّ إلغاء المادة في النهاية.

٥ المزيد عبر الرابط التالي: https://www.newtactics.org/sites/default/files/resources/SIGI_CaseStudy.pdf

٦ مقابلة أجريت في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ مع أسماء خضر مؤسّسة جمعية تضامن ومديرتها التنفيذية ووزيرة الثقافة سابقًا والناطقة الرسمية باسم الحكومة.

٧ يمكن مشاهدة الفيلم عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=belzQYQEUyA.

٨ على سبيل المثال، أطلق طلاب جامعة الزرقا، المشاركون في برنامج «أنا أشارك» برعاية المعهد الوطني الديموقراطي، حملة ضد المادة ٣٠٨ التي دمجت لاحقًا مع الحملة الأوسع التي قادتها جمعية تضامن. المزيد عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2FI59Zx.

٩ مقابلة مع أسماء خضر أجريت في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

١٠ يمكن الاطلاع على المذكّرة عبر الرابط التالي: https://royanews.tv/news/116055.

١١ مقابلة مع أسماء حضر أجريت في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

١٢ يمكن الاطلاع على التقرير الكامل عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2v4xYIF (ص.٥٦).

١٣ مقابلة أجريت في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٩ مع الدكتورة سلمى النمس الأمنية العامة للجنة الأردنية الوطنية للمرأة والناشطة السياسية.

١٤ المزيد على موقع وزارة التنمية الاجتماعية عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2UsaCMk.

١٥ حلقة «نبض البلد» على تلفزيون «رؤية» عرضت في تموز/ يوليو ٢٠١٧. يمكن مشاهدتها عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Yw34HC.

١٦ في المقال المشار إليه، ذكر أبو حسن أن من بين ٧٩ فتاة قاصرة في مرافق الرعاية التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية لمساعدة ضحايا الاعتداء المنزلي والجنسي، انخرطت ٦٩ في علاقات بالتراضي ولم يتم اغتصابهن في العام ٢٠١٥.

١٧ مقابلة أجريت في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع ريم أبو حسن الوزيرة السابقة في وزارة التنمية الاجتماعية والرئيسة الفخرية لجمعية حماية ضحايا العنف الأسري، وداليا الفاروقي، عضو مجلس إدارة جمعية حماية ضحايا العنف الأسري، وأحمد أبو رمان الخبير القانوني وعضو مجلس إدارة جمعية حماية ضحايا العنف الأسري.

١٨ مقابلة مع الدكتورة سلمى نمس أجريت في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩.

١٩ مقابلة مع النائب عن الدائرة الثالثة في عمان خالد رمضان أجريت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

٢٠ يمكن مشاهدة فيديو النائب خالد رمضان عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=HC1VyN5Zh3c.

٢١ بثت حلقة «نبض البلد» على تلفزيون «رؤية» في تموز/ يوليو ٢٠١٧. يمكن مشاهدة الحلقة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2OwBlBW.

٢٢ مقابلة مع الدكتورة سلمى نمس أجريت في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩.

٢٣ يمكن مشاهدة لقطات مصوّرة لإعلان رئيس الوزراء عن وجهة نظر الحكومة وردّ النائب مصطفى ياغي عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2V6P3y0.

٢٤ يمكن مشاهدة لقطات من الوضع الفوضوي خلال التصويت في مجلس النواب عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2FLFlMf.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

تبنّت حملة إلغاء المادة ٣.٨ نهجًا طويل المدى، واعتمدت على الاستخدام الفعّال لوسائل الإعلام التقليدية والرقمية على حدّ سواء للوصول إلى جميع أنحاء المملكة. إن هيكلية الائتلاف غير الرسمي الذي تشكّل حول جمعية «تضامن» تستحق الدراسة؛ ففي حين أن غالبية منظّمات حقوق المرأة الأردنية الرئيسية ترأسها النخب الاجتماعية والاقتصادية في المملكة وتوظّفها، وعادة ما يكون مقرّها في الجزء الغربي الثري من عمان ومنفصلة عن باقي البلاد (فيرغسون، ٢٠١٧)، تجنّبت جمعية «تضامن» هذا النهج النخبوي عبر اتباع استراتيجية عمل لا مركزية. في الواقع، إن حرّية المنظّمات المجتمعية في مختلف المحافظات في تصميم وإدارة نشاطات التوعية الخاصّة بها بمساعدة الجمعية، أكّدت أن دعم إلغاء المادة لم يقتصر فقط على عدد صغير من الناشطين[٢٥]. من هنا، وإدراكًا منه للبنية المُحافظة للمجتمع الأردني، حرص الائتلاف على عدم تهميش الشخصيّات الدينية،[٢٦] وشدّد على أن المادة موروثة من الحقبة الاستعمارية (عثمان، ٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، نشأ تقارب وثيق بين الائتلاف والنوّاب لصالح إلغاء المادة، وقد شكّل وجود النوّاب الراغبين في الدفاع عن حقوق المرأة عاملًا حاسمًا في إلغائها[٢٧]، إذ تنافسوا في البرلمان لمحاولة إقناع زملائهم بضرورة الإلغاء[٢٨].

العوامل المؤثِّرة واللحظات التحوّلية

لعبت عوامل إضافية دورًا في إلغاء المادة ٣.٨. أوّلًا، شكّلت إحدى توصيات مجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل في جلسة تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٣، والتي دعت إلى إلغاء المادة ٣.٨، ذخيرة لمنظّمات المجتمع المدني في محاولتها للضغط على الحكومة أو البرلمان لإلغاء المادة. سلّطت معظم المذكّرات المُقدّمة من منظّمات المجتمع المدني الضوء على تراجع الحكومة الأردنية عن حقوق الإنسان، ووثّقت بشكل صريح حالات انتهاك أساسية ومضايقات ارتكبتها الحكومة الأردنية وأجهزتها الأمنية منذ العام ٢٠١٠.[٢٩] بالنظر إلى نهج «التسمية والتشهير» الذي يتبعه الاستعراض الدوري الشامل (فريزر، ٢٠١١، ص ٣)، وإلى كون حقوق الإنسان في الأردن لم تحقّق أي تحسينات ملحوظة منذ جلسة الاستعراض الدوري الشامل في أكتوبر/ تشرين الأوّل ٢٠١٣، يصبح منطقيًا افتراض سعي الحكومة إلى تحقيق «فوز سهل».[٣٠] يضمن حصول الأردن على الثناء في الاستعراض الدورية الشاملة التالي[٣١]. في الواقع، سلّط مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ومنظّمة المرأة العربية الضوء على إلغاء المادة ٣.٨ باعتباره تطورًا إيجابيًا، في ملخص ملاحظات أصحاب المصلحة حول تقرير الأردن لدورة الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨.[٣٢]

ثانيًا، نظرًا إلى أن الأردن يعتمد منذ فترة طويلة على المساعدات المالية الأجنبية بشكل كبير – ولا سيّما الغربية - من غير المُستغرب ملاحظة أن المادة ٣.٨ والبعد الدولي الذي اكتسبته (عبر الاستعراض الدوري الشامل)، وصلا إلى أعلى مستويات السلطة السياسية في المملكة. يمكن القول إن الولايات المتّحدة كانت واحدة من أكبر الداعمين الأجانب للأردن، وقدّمت نحو ١,٢ مليار و١,٤٨ مليار دولار أميركي من المساعدات الخارجية للأردن في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي[٣٣]. مع الأخذ في الاعتبار أن الحملة التي قادتها جمعيّة «تضامن» موّلت من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية[٣٤]، وأن بعض النشاطات التي يقودها الطلاب لزيادة الوعي حول المادة كانت جزءًا من برنامج المعهد الديموقراطي الوطني «أنا أشارك» (يمكن العودة إلى الهامش رقم ٨ ص. ٣). من هنا، يصبح البعد الدولي المحيط بالمادة ٣.٨ أكثر وضوحًا. أمّا إعلان الأميرة بسمة بنت طلال، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، دعمها الصريح لإلغاء المادة[٣٥]، بالإضافة إلى إنشاء الملك للجنة الملكية المُكلّفة بمراجعة القوانين وتسريع العملية التشريعية لتعديل أو إلغاء القوانين (ومن ضمنها المادة ٣.٨)، يُعدّان من المؤشّرات الإضافية على الدعم الذي قدّمته السلطة السياسية بأعلى مستوياتها لصالح عملية الإلغاء (قبيلات، ٢٠١٧).

ثالثًا، من الواضح أن التغطية الإعلامية لعبت دورًا استراتيجيًا في نجاح حملة الناشطين. لكن يبقى هذا الدور قابلًا للنقاش، إذ يُنظر إلى وسائل الإعلام المحلّية على أنها انحازت بشدّة لإلغاء المادة بدلًا من تعديلها، كذلك تجاهلت وسائل الإعلام الغربية، التي تغطّي القضية، دعوات تعديل المادة (الخشمان، ٢٠١٧). في الواقع، لم تمتلك شريحة المجتمع المدني المُطالِبة بالتعديل أي تمويل ودعم أجنبيين، ولا حتّى المهارة الإعلامية اللازمة، محلّيًا ودوليًا، للتعبير بصوت عالٍ عن مطالبها، بدلًا من ذلك ركّزت جهودها على الضغط وجهود المناصرة للتأثير على اللجنة القانونية البرلمانية للتوصية لصالح التعديل[٣٦].

مع ذلك، لم تُلغَ المادة ٣.٨ إلّا بفضل فعالية الناشطين المحلّيين والصحافيين ومنظّمات المجتمع المدني وعملهم الشاقّ. إن جهودهم المتواصلة لإنشاء ائتلاف غير رسمي واسع من منظّمات المجتمع المدني ومنظّمات المجتمع المحلّي، وتواصلهم الوثيق مع النوّاب المؤيّدين لمطالبهم، وجهودهم المُكثّفة لزيادة الوعي، حوّلت القضية إلى وطنية وأحدثت ضجّة كافية للوصول إلى أعلى مستويات السلطة السياسية.

٢٥ مقابلة مع أسماء خضر أجريت في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

٢٦ شاركت أسماء خضر في نقاش تلفزيوني مع عالم مسلم على تلفزيون الحقيقة الدولية. يمكن مشاهدة الحوار عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=dgWAkUdBmi8.

٢٧ مقابلة أجريت في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر مع ليلى نقّاع مديرة المشاريع في جمعية المرأة العربية.

٢٨ مقابلة مع النائب خالد رمضان في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

٢٩ على سبيل المثال، يقدّم التقرير المشترك بين سيفيكوس ومركز عمان لحقوق الإنسان، الصادر في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٣، تفاصيل دقيقة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٠ عزّزت أبو حسن هذا الافتراض خلال المقابلة معها، مؤكّدة أن الحكومات الأردنية ترغب في تحقيق «مكاسب سريعة»، مثل إلغاء المادة ٣.٨ في هذه الحالة، لتكون في وضع أفضل لجذب تمويل المانحين. أجريت القابلة في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٩.

٣١ مقابلة كع سلمى نمس أجريت في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩.

٣٢ يمكن الاطلاع عى التقرير عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2FJwI4Y. عند كتابة هذا المقال، كان التقرير حول توصيات مجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل للأردن في طور الإعداد.

٣٣ يمكن الاطلاع على الأرقام عبر الرابط التالي: https://explorer.usaid.gov/cd/JOR?fiscal_year=2017&measure=Obligations.

٣٤ لم تنجح محاولات الكاتب في إجراء مقابلة مع رئيس جمعية تضامن المموّلة من الوكالة الأميركية للتنمية الاجتماعية. إلّا أنه يكتب مقالات رأي في Jordan Times بانتظام يعبّر من خلالها عن السردية السياسية التي يفضّلها النظام، وهو ما يفسّر التقاطع بين رغبات المانحين والمؤسسة السياسية. يمكن الاطلاع على مقالات الرأي عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2UnVfV4.

٣٥ أشارت بسمة بنت طلال في منشور على صفحتها على فايسبوك في ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٦ إلى أن «الاستمرار بالضغط والمطالبة وتأييد إلغاء المادة ٣.٨ هو أمر حاسم». يمكن الاطلاع على المنشور عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2UfzVkP.

٣٦ مقابلة أجريت في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع ريم أبو حسن وداليا الفاروقي وأحمد أبو رمّان.

نتائج السياسة والاستنتاج

على الرغم من الغطاء المُطبق عليه ووجهات النظر المُتعارضة بين المجتمع المدني، لكن تمّ الترحيب بإلغاء المادة ٣٠٨ باعتبارها علامة فارقة في نشاط حقوق المرأة في الأردن، وحظيت العملية بإشادة محلّية ودولية واسعة (الحسيني، ٢٠١٧). مع ذلك، لا يزال الإلغاء نقطة خلاف ينقسم عليها المجتمع المدني. بعد الإلغاء، كتبت أبو حسن (٢٠١٧) مقالة رأي سلّطت الضوء على عدم تقديم دعاة الإلغاء أي خطّة أو اقتراحات لمتابعة حالات الفتيات الصغيرات اللواتي أقمن علاقات جنسية رضائية، وربّما استفدن بالفعل من المادة ٣٠٨، مشيرة إلى أن التعديلات التي اقترحتها اللجنة القانونية وضعت لحماية مثل هذه الحالات (أبو حسن، ٢٠١٧)، فيما أعرب مؤيّدو التعديل الآخرون عن استيائهم ممّا اعتبروه حملة مُضلّلة لصالح الإلغاء[٣٧].

سعت دراسة الحالة إلى إلقاء الضوء على إمكانية تغيير تشريعات مهمّة عند التقاء العوامل المحلّية والدولية، على الرغم من تحفّظ مجلس النوّاب وشرائح معيّنة من المجتمع المدني. إلى ذلك، تركّزت الممارسات الجيّدة لمنظّمات المجتمع المدني على الاستفادة من العوامل الدولية والمحلّية لتحقيق نتائج السياسة المرغوبة، والاستمرار في نشاطات زيادة الوعي، وتوليد ضجّة كافية لجذب انتباه أعلى المستويات السياسية. على المدى الطويل، أدّى التقاء العوامل وسلوك منظّمات المجتمع المدني وتفانيها للقضية إلى نتيجة ناجحة، وإن تحقّقت بطريقة غير ديموقراطية كما يتضح من الفوضى التي اعترت عملية التصويت على إلغاء المادة في البرلمان، ونتيجة الدعم المُقدّم من أعلى مستويات السلطة السياسية. مع ذلك، لا تزال هناك أسئلة حول ما إذا كانت هذه النتيجة ناجحة فعلًا في تحسين ظروف المرأة في الأردن، ولم تؤدّ إلى مزيد من التعقيدات بالنسبة للفتيات القاصرات اللواتي يقمن علاقات جنسية بالتراضي[٣٨].

كانت العملية التي أدّت إلى إلغاء المادة مُعقّدة، وتضمّنت مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. في ضوء الجدل الدائر بين مؤيّدي الإلغاء ومؤيّدي التعديل، يظهر انطباع بأن الإلغاء الفعلي للمادة ٣٠٨ لم يُزِل الأمور المُعقّدة، وبالتالي لا يزال هناك سؤال يفترض معالجته مُتعلق بمصير شريحة ضعيفة من السكّان الأردنيين، وتحديدًا الفتيات القاصرات اللواتي يقمن علاقات جنسية بالتراضي ويلجأن إلى دور الرعاية الاجتماعية.

٣٧ على سبيل المثال، في حلقة من برنامج «كلام صريح» الحواري على قناة «الأردن اليوم» بثّت في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٧ (أي بعد تصويت البرلمان على إلغاء المادة مباشرة)، انتقد محامي عبّر عن تأييده لتعديل المقال الحملة التي نظّمتها منظمات المجتمع المدني لإلغاء المادة واتهمها بتضليل الجمهور باستخدام شعارات جذّابة بدلًا من تقديم صورة كاملة للأبعاد المتعدّدة المحيطة بالمادة ٣٠٨. يمكن مشاهدة الحلقة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Upioqb. في الواقع، يظهر مقالٌ كتبته مُحرِّرة شؤون المرأة وحقوق الإنسان في صحيفة الرأي في تموز/ يوليو ٢٠١٧، أن علامات اليأس والقلق على المستقبل ظهرت لدى الفتيات اللواتي يسعين للوصول إلى دار رعاية وذلك عند سماع الأخبار عن تأييد الحكومة لقرار إلغاء المادة. يمكن قراءة المقال عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2sCe8Dj.

٣٨ عند مقابلة كلّ من أبو الحسن والفاروقي وأبو رمّان قدّمن أدلّة مروية تمّ تداولها خلال عملهن في جمعية حماية ضحايا العنف الأسري، وتظهر أن عددًا كبيرًا من الفتيات اللواتي مارسن علاقات جنسية بالتراضي تأثّرن سلبًا بإلغاء المادة. ونظرًا إلى الطبيعة الحسّاسة لهذه القضية، لم تقدّم تفاصيل عن الحالات التي قد تحدّد الفتيات المعنيات.

المراجع:

Abou Hassane, R. (2017). Sahh Al Nom. Retrieved from https://bit.ly/2Vi4YtC

Al Ghad. (2015). 'Tadamon': 71.9% min al 'Urduniyiin dod waqf tanfiiz 'uqubatal jani. Retrieved from https://bit.ly/2YBmPNV

Al Khashman, W. (2017). Mizan al hiyad ma'il fi mu'alajat sahhafiya li jadal al madda 308. Retrieved from https://bit.ly/2OBOAl8

Al Shuqayri, M. (2018). Huqumat man? Retrieved from https://www.7iber.com/politics-economics/defining-relationship-between-king-and-government/

Addustour. (2017). Majlis Al Nuwwab yuqir qanoun al 'uqubat wa yulghi al madda 308. Retrieved from https://bit.ly/2U1c0Gi

Alvarez, S. (1989). Women's movements and gender politics in the Brazilian transition. In J. Jaquette (Ed.), The women's movement in Latin America: Feminism and the transition to democracy (pp. 18–71). London: Unwin Hyman.

Arab Renaissance for Democracy and Development. (2016). The impact of Civil Society in Jordan on national and regional policies. Retrieved from https://bit.ly/2Jm2Uuy

Azzeh, L. (2015). 16-day campaign to 'bring momentum' to efforts to combat gender-based violence. Retrieved from http://www.jordantimes.com/news/local/16-day-campaign-bring-momentum-efforts-combat-gender-based-violence

Bahrani, Y. (2016). Asma Khader: The Legend of Jordan. Retrieved from https://vowpeace.org/asma-khader-the-legend-of-jordan/

Bushnaq, (2017). Ilgha' al madda 398… Intissar mughlaf bi mustaqbal yuhituhu al hathr wa al khawf. Retrieved from https://bit.ly/2v1uDdt

Edaibes, M. (2016). Tadamon: Hamlat al 16 yawman li munahadat al 'unf dod al mar'a saturakkiz 'ala al ilgha' al tam lil madda 308/'uqubat. Retrieved from http://sigi-jordan.org/ar/?p=2512

Ferguson, P. (2017). The State of Jordanian Women's Organizations – Five Years Beyond the Arab Spring. Politics and Governance, 5 (2), 59-68.

Frazier, D. (2011). Evaluating the Implementation of UPR Recommendations: A Quantitative Analysis of the Implementation Efforts of Nine UN Member States. Retrieved from https://bit.ly/2Cl5TME

Husseini, R. (2017). In historic vote, House abolishes controversial Article 308. Retrieved from http://www.jordantimes.com/news/local/historic-vote-house-abolishes-controversial-article-308

Husseini, R. (2017). Abolition of Article 308 receives local, international praise. Retrieved from http://www.jordantimes.com/news/local/abolition-article-308-receives-local-international-praise

Husseini, R. (2017). Activists hail abolition of Article 308. Retrieved from http://www.jordantimes.com/news/local/activists-hail-abolition-article-308

King Abdullah II ibn Al Hussein. (2016). Sixth Discussion Paper: Rule of Law and Civil State. Retrieved from https://kingabdullah.jo/en/discussion-papers/rule-law-and-civil-state

Lowrance, S. (1998). After Beijing: Political Liberalization and the Women's Movement in Jordan. Middle Eastern Studies, 34 (3), 88-102.

Mango, O. (2017). Uncertainty and Resistance in Jordanian Women's Perceptions of their Positionings in Society. Journal of International Women's Studies, 18 (4), 218-232.

Osman, H. (2017). Laws that allow rapists to marry their victims come from colonialism, not Islam. Retrieved from https://www.independent.co.uk/voices/rape-conviction-laws-marry-rapist-jordan-egypt-morocco-tunisia-came-from-french-colonial-times-a7872556.html

Pratt, N. (2015). A History of Women's Activism in Jordan: 1946-1989. Retrieved from https://www.7iber.com/society/a-history-of-womens-activism-in-jordan-1946-1989/

Qubaylat, M. (2017). Zeid Al Rifai fi muhimmat inqath al Urduniyyat min mughtassibiin. Retrieved from https://bit.ly/2FNjap7

Sawaleef. (2017). Fawda fi majlis al nuwwab hawl ilgha' al madda 308. Retrieved from https://bit.ly/2V2zWpm

Sisterhood is Global Institute – Jordan (n.d.). Article 308 in Jordan 2017. Retrieved from http://sigi-jordan.org/en/wp-content/uploads/2017/07/Article308.pdf

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٌ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

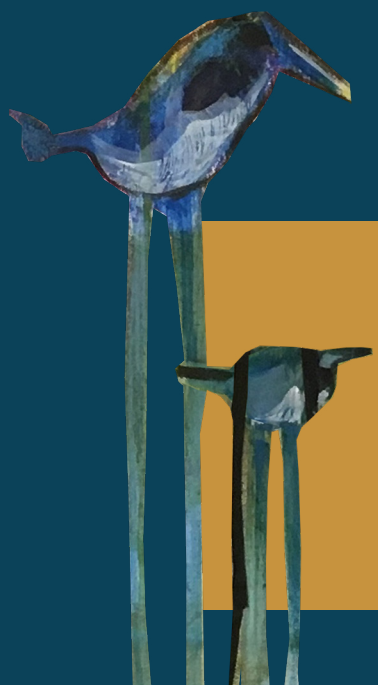

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 11-0236
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub